المحافظة، ضغطت سوريا على شركة نفط العراق (I.P.C.) للدخول في مفاوضات معها. وكانت انابيب النفط العراقي الذي تستخرجه الشركة تمر عبر سوريا. فطلبت سوريا رفع عائداتها من رسوم مرور الأنابيب. ومع ان هذه العائدات التي تحصل عليها سوريا لا تشكل سوى نسبة ضئيلة، لا تكاد تذكر، من عائدات استثمار النفط في البلاد العربية، فان فتح سوريا ملف الاستثمار هذا وضغطها لرفع قيمة عائداتها قد أدى الى اقلاق حكام الدول النفطية الذين كانوا يتهيبون ازاء اي احتكاك مع الغرب، مالك الشركات النفطية، من جهة، كما ادى، من جهة اخرى، الى تعزيز الآراء الرائجة في الدول الغربية التي كانت تدعو الى تأديب القوى العربية التقدمية. وبالاجمال، فان فتح ملف النفط، ولو من هذه النافذة الضيقة، مع استمرار التحريض السوري تحت شعار «نفط العرب للعرب»، اديا الى تعزيز الانقسام القائم في الساحة العربية.

وعندما عُقد مجلس الدفاع العربي، في دورة جديدة، في آذار (مارس) ١٩٦٧، قبل الحرب بثلاثة شهور، كان الوضع في المنطقة يتميز باحتدام حدة الخلافات بين الدول العربية المتنابذة ووصولها الى واحدة من ذراها الشهيرة، بحيث كان يكفي ان يضع اي مواطن، في اي بلد عربي، مؤشر المذياع على اية محطة تملكها دولة عربية ليسمع شتيمة منها لدولة او لدول عربية أخرى. كما كان الوضع يتميز، أيضاً، بتزايد نذر الحرب، سواء ما تمثل منها باشتداد اللهجتين المصرية والسورية ضد اسرائيل أو باستعدادات اسرائيل الفعلية لشن الحرب. وكان سوء العلاقات بين المحورين العربيين الرئيسين، الوطني التقدمي والمحافظ، قد بلغ حداً انعقد معه مجلس الدفاع هذا بغياب كل من الأردن والمملكة العربية السعودية اللتين قاطعتا الاجتماع. فلما أصدر المجلس بيانه الختامي، أعلن فيه ان الدولتين الغائبتين لم تنفذا القرارات التي اصدرها المجلس في اجتماعه السابق، وانه تقرر، لذلك، «تجميد الالتزامات المالية المستحقة لأي دولة عربية لا تفي بالالتزامات العسكرية المقررة بقرار من هذا المجلس... وتوزيع المبالغ المحصلة للقيادة الموحدة على الجهات المستفيدة [الأخرى]، وهي مصر وسوريا ولبنان وجيش التحرير الفلسطيني، وبعد استبعاد الأردن»[٢٣].

اما الأردن، فقد اوضح ملكه حسين انه لم يحضر اجتماع مجلس الدفاع العربي «لانه يرى ان اي اجتماع عربي، على غير مستوى القمة، غير ذي جدوى وغير ذي موضوع»[٢٤]، ومعروف ان اجتماعات القمة كانت قد أُرجئت بناء على ضغط سوريا وموافقة مصر؛ وهكذا، بدت تبريرات الملك لمقاطعة الأردن اجتماع مجلس الدفاع بمثابة مزايدة على الموقف المصري ـ السوري الرافض لاجتماعات القمة. ورأى الملك الأردني أن الأمور على الساحة العربية «وصلت الى حد الانهيار والتردي بحيث لا يمكن تقويتها، أو اصلاحها، إلا اذا تنادى قادة الأمة العربية، صادقين [و] مخلصي النية، الى اجتماع آخر على مستوى القمة»[٢٥].

هذا الانهيار في علاقات المعسكرين العربيين المتنابذين ووجود الاختلافات بين فرقاء كل معسكر منهما على حدة، وكثرة تداخل المواقع بين هؤلاء وهؤلاء، حكمت صورة الوضع العربي الى ايام قليلة قبل نشوب الحرب.

اسرائيل تصعد والخلافات العربية تشتد

وقد استفادت اسرائيل، بطبيعة الحال، من هذا العامل، ايضاً، فراحت ضغوطها تشتد